

إدارة الشؤون القانونية والأبحاث

الإدارة العامة للبحوث والدراسات

التاريخ: 2010/02/14

الرقم: س/1693/2010

تطبيق العدالة الاجتماعية في فلسطين

آمال أبو خديجة

هل يوجد تطبيق للعدالة الاجتماعية في فلسطين ؟

مقدمة :

إن تطور المجتمع واستمرار وجوده تبدأ بتوفير كافة الإحتياجات الأساسية لأفراده، حيث تكون موزعه بصورة عادلة على كل شرائح المجتمع دون تمييز أو تفريق بين لون أو جنس أو عقيدة، وعندما تسعى الدول إلى تنظيم سياسات واضحة ودائمة في تطبيق كافة الحقوق والاحتياجات لأفراد المجتمع بالتساوي فلا بد أن ذلك سينعكس على كافة قطاعاته المجتمعية بصورة إيجابية يفوقها نحو التحضر ومواكبة تطور المجتمعات الأخرى. ومن أهم الجوانب الأساسية لهذا التطور والتي تركز عليها كافة الدول في بناء نموها وتقدمها هي :

الجانب الإقتصادي، والتعليمي، والبيئي، الصحي، والمرأة والطفل، وسيادة القانون والقضاء وغير ذلك من مجالات الحياة، وعندما تنجح الدول في توفير هذه الخدمات المجتمعية لأفرادها وتحرص على تطبيقها على الجميع فهذا يعني أنها تسير نحو تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية والتي هي حق من حقوق الإنسان العالمية والتي نصت عليها المواثيق الدولية وداستير الدول المحلية .

مفهوم العدالة الاجتماعية :

تعني إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، و توفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني المساواة في الفرص؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي .

أهم القطاعات المجتمعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في فلسطين .

التعليم

يعتبر التعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وخاصة للمرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان، فقد نصت كافة المواثيق والقوانين الدولية على ضرورة توفير التعليم لكافة أفراد المجتمع بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره .

التعليم في فلسطين: منذ أن تشكلت مؤسسات السلطة الفلسطينية فقد سعت إلى وضع مواد قانونية ضمن القانون الأساسي، وقانون التعليم العالي تنص على ضرورة توفير التعليم الأساسي والتعليم العالي كحق لكل فرد من أبناء فلسطين فقد نصت المواد على ما يلي : حسب القانون الأساسي الفلسطيني

نصت المادة (24) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 أن :

" التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة " .

" تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحل ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه " .

- وحسب قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (1) نصت المادة رقم (2) على أن

" التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه " .

أعداد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية وحسب المنطقة المشرفة عليها للأعوام 1999 إلى 2008

(جدول رقم 1)

المجموع	خاصة		الوكالة	حكومة		والمنطقة العام الدراسي
	الأطفال رياض	المدارس	المدارس	رياض الأطفال	المدارس	
						الأراضي الفلسطينية
942 942	77 271	55 678	223 085	131	586 777	2000/1999
976 375	69 194	59 163	232 407	53	615 558	2001/2000
1 013 805	64 896	56 697	242 241	1 610	648 361	2002/2001
1 045 982	61 780	54 954	247 783	94	681 371	2003/2002
1 087 668	70 121	59 672	251 584	104	706 187	2004/2003
1 117 054	72 967	62 011	252 584	152	729 340	2005/2004
1 144 031	76 962	66 407	251 118	180	749 964	2006/2005
1 085 274	78 755	72 375	252 830	196	760 069	2007/2006
1182246	84133	78111	253116	156	766730	2008/2007

يلاحظ من جدول رقم (1) أن عدد الطلبة في كافة المدارس الحكومية والوكالة والخاصة في تزايد مستمر في كل عام، كما أن أعداد الطلبة في المدارس الحكومية كان أعلى نصيب منه من مدارس الوكالة والخاصة، مما يدل على حرص الحكومة في فلسطين على توفير التعليم للمرحلة التعليمية الأساسية الأولى وجعله إلزامياً، ولكن ذلك لا يعني أن عدد المدارس تكفي لكافة أعداد الطلبة والمراحل التعليمية الثلاثة بل هناك نقص في الغرف الصفية في كثير من المدارس الحكومية كما أن كثير من المدارس تعاني من اكتظاظ في أعداد الطلبة داخل الفصل الواحد مما يؤثر على الطلبة في تلقيهم للمعلومات .

أعداد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة، 2008/1999

(جدول رقم 2)

المجموع	خاصة رياض مدارس اطفال	وكالة رياض مدارس اطفال	حكومة مدارس	المنطقة والعام الدراسي الاراضي الفلسطينية		
2 610	840	214	264	3	1 289	2000/1999
2 646	810	228	263	1	1 344	2001/2000
2 724	789	239	264	17	1 415	2002/2001
2 764	756	244	269	2	1 493	2003/2002
2 956	845	257	272	2	1 580	2004/2003
3 093	898	258	273	3	1 661	2005/2004
3 212	931	272	279	4	1 726	2006/2005
3 282					1 775	
	941	276	286	4		2007/2006
3 402					1 833	
	969	288	309	3		2008/2007

حسب جدول رقم (2) تبين أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المدارس الحكومية في كل عام، وكذلك زيادة في عدد مدارس وكالة الغوث، وزيادة ملحوظة في كل عام في عدد المدارس الخاصة، ومن الملاحظ أن المدارس التي تشرف عليها الحكومة ذات العدد الأكبر ، ثم جاءت في المرتبة الثانية المدارس التابعة لوكالة الغوث، ثم المدارس الخاصة، مما يدل على حرص الحكومة على توفير تعليم لجميع أفراد المجتمع دون أن يكون مكلفاً لأفراد وجعله إلزامياً للجميع، أما بالنسبة لرياض الأطفال فيلاحظ أن عدد رياض الأطفال الخاصة أكثر بكثير وفي زيادة مستمرة كل عام مقارنة مع رياض الأطفال التي تشرف عليها الحكومة وهي في تناقص، مما يدل على عدم اهتمام الحكومة بصورة كافية على توفير الإهتمام بمرحلة الطفولة من ناحية التعليم .

الصحة

يعتبر توفير الخدمات الصحية في المجتمع لجميع الأفراد حق أساسي من حقوق الإنسان، وحرمان الإنسان من أن ينال العلاج المناسب لحالته المرضية او الخدمات الصحية الكافية يدل على عدم تطور المجتمع وتحضره وإلى سيادة الفوضى والظلم بين أنظمتهم، ويكون تقديم الخدمات الصحية بعدة وسائل وطرق إما من خلال توفير المستشفيات المتخصصة والأطباء المتخصصين في كافة الأمراض والمجالات، أو بتوفير العلاج المجاني من خلال التأمين الصحي الحكومي، او غير ذلك من خدمات صحية ضرورية تبدأ من مراحل الحمل عند المرأه وتنتهي لمرحلة الشيخوخه.

نبين فيما يلي الوضع الصحي في فلسطين من خلال الجانب القانوني والجانب التطبيقي من خلال الإحصائيات المتوفرة عند دائرة الإحصاء الفلسطينية حول الوضع الصحي في فلسطين .

عدد المستشفيات وأسرّة المستشفيات، والأسرة لكل 1000 مواطن في الأراضي الفلسطينية 2008-1996

(جدول رقم 3)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المستشفيات	43	54	57	65	70	72	73	74	76	78	77	76
عدد الأسرة	3,179	3,771	3,850	4,555	4,522	5,000	4,963	5,108	5,007	5,346	5,067	4,929
الأسرة لكل 1000	1.2	1.3	1.3	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.3	1.4	1.3	1.3

يلاحظ من جدول رقم (3) أن هناك زيادة قليلة في عدد المستشفيات والأسرة في الأراضي الفلسطينية، ويلاحظ أن عام 2008 كان هناك نقص في عدد المستشفيات والأسرة بدل الزيادة فيها عن العام السابق، ويلاحظ أن كل 1000 مواطن يتوفر لهم سرير واحد فقط مما يدل على سوء الخدمات الصحية المتوفرة للمواطنين وعدم تكافئها مع عدد المواطنين في الأراضي الفلسطينية .

نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية المؤمنین صحياً حسب نوع التأمين الصحي وبعض المؤشرات المختارة، 2004-2000

(جدول رقم 4)

نوع التأمين الصحي															المؤشر
خاص*			شؤون اجتماعية			وكالة			عسكري			حكومي			
2004	2002	2000	2004	2002	2000	2004	2002	2000	2004	2002	2000	2004	2002	2000	
															العمر
6.7	10.1	9.9	1.2	1.7	2.1	35.6	11.1	15.8	5.8	2.3	4.4	51.5	50	23.7	4-0
7.5	8.7	10.4	2.4	2.1	3.8	34.2	12.1	15	4	1.2	2.6	55.4	52.1	32.2	14-5
7.6	9.2	10.8	2.1	2.3	2.9	31.8	12.7	15.5	3.9	3.9	3.8	47.6	41.9	22	15-29
9.5	11	12.7	2.1	1.5	2.6	32.1	11	14.2	4.5	2.4	3.5	50.5	49.8	29.5	39-30
10	11.9	12.4	3	2.9	4.4	30.2	10.2	13.8	2.7	1.1	2.1	53.9	50.5	32.9	49-40
8	5.3	12.8	5.1	6.4	5.2	30	12.8	10.9	2.3	2.2	3.4	53.1	49.8	35.7	+50
															الجنس
7.9	10	11.1	2.1	2	2.9	33.2	11.6	15	4.1	2.5	3.6	51.5	47.4	27.2	ذكور
7.7	9.2	11	2.6	2.3	3.6	32.6	11.7	14.6	4.1	2.4	3.2	52.1	49.4	28.6	إناث
7.8	9.6	11	2.3	2.3	3.3	32.9	11.6	14.8	4.1	2.4	3.4	51.8	48.4	27.9	المجموع

*: يشمل التأمين الإسرائيلي

يلاحظ من الجدول (4) أن نسبة الأفراد المؤمنین صحياً تأميناً حكومياً هي الأكبر وهي في تزايد في كل عام، ثم يأتي تأمين وكالة الغوث بالدرجة الثانية لدى المواطنين، ثم التأمين الخاص، ثم تبعه في المرتبة التأمين العسكري، وكان تأمين الشؤون الاجتماعية هو الأقل لدى المواطنين، مما يدل ذلك على أن الحكومة تعمل بقدر إستطاعتها على أن يتم توفير التأمين الصحي الحكومي لأكثر عدد من المواطنين أو لعل ذلك يعود لنسبة الموظفين الحكوميين العالية بين المواطنين والتي تلزم الموظف على التأمين الصحي، أما وكالة الغوث فهي توفر فقط التأمين للاجئين الفلسطينيين ولا تغطي كافة العلاجات المطلوبة للمريض، والتأمين الخاص لا يقدر عليه إلا فئة الأفراد أصحاب الدخل المرتفع نوعاً ما أو موظفين القطاع الخاص، أما التأمين الإجتماعي فهو يعطى لبعض الحالات الإجتماعية الفقيرة أو الأرملة والأيتام .

المرأة

يعتبر الاهتمام بالمرأة وقضاياها اهتماماً بالمجتمع كاملاً فهي التي تنتج أفراد المجتمع ومن تقوم على تربيتهم ورعايتهم ليكونوا أفراداً صالحين لخدمة مجتمعهم، وعندما يهتم المجتمع بتقديم خدمات الرعاية للمرأة وتوفير

راحتها النفسية والفكرية، وتكون مشاركة إلى جانب الرجل في بناء مجتمعها فإن ذلك سيعزز من تقييمها لذاتها ونظرتها لنفسها ويعزز لديها حب العطاء والإقبال على الحياة مما يسهل عليها مهماتها في تأدية واجباتها ومن أهمها وأولوياتها اهتمامها بأطفالها وأسرتها، ومن أولى من يجي على الحكومات أن تعمل على توفيره للمرأة التعليم والثقافة، الصحة، توفير حقوقها كما فرضها الله وغير ذلك من قضايا تهتم المرأة وتعمل على تنميتها .

ونبين حسب الإحصائيات التالية وضع المرأة في فلسطين من النواحي الصحية والأسرية ومدى مشاركتها في صنع القرار .

صحة المرأة :

جدول رقم (5)

السنة				المؤشر
2006	2004	2000	1996	
98.8	96.5	95.6	92.9	نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل
30.0	34.2	26.3	19.7	نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة
96.6	96.4	94.8	89.0	الولادات التي تمت في مؤسسات صحية

يلاحظ من الجدو رقم (5) أن نسبة الإهتمام بالرعاية الصحية لدى المرأة الحامل عالية وهي في إرتفاع في كل عام، وهذا يدل على مدى التوعية والتثقيف الصحي للمرأة الحامل من قبل مراكز رعاية الأمومة والطفولة، أما نسبة من يتلقين الرعاية بعد الولادة فهي قليلة بالنسبة لما قبل الولادة وهذا يدل إما على عدم توفر الخدمات الصحية اللازمة لما بعد الولادة أو بسبب عدم الوعي لدى المرأة بضرورة المتابعه لما بعد الولادة، أو بسبب عدم حاجة كثير من النساء لرعاية صحية لما بعد الولادة، كما يلاحظ أن نسبة الولادة في مؤسسات صحية عالية وفي تزايد كل عام مما يدل على أن أغلب الأسر الفلسطينية تلجأ إلى مراكز صحية ومستشفيات للولادة وليس في المنازل كما كان سابقا وهذا يوفر للمرأة الحامل الرعاية السريعة والملائمة لحالتها في أسرع وقت مما يحول دون تعرضها لمخاطر صحية تؤدي لضرر عليها أو على مولودها .

العنف ضد المرأة :

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل الزوج حسب

المنطقة ونوع التجمع ونوع العنف خلال الفترة التي سبقت العام 2005

جدول رقم (6)

نوع العنف			المنطقة ونوع التجمع
العنف الجنسي	العنف الجسدي	العنف النفسي	المنطقة
15.5	33.9	66.1	الأراضي الفلسطينية
16.8	35.1	73.5	الضفة الغربية
13.1	31.7	53.4	قطاع غزة
			نوع التجمع
16.7	34.4	68.0	حضر

ريف	70.0	34.2	14.8
مخيم	53.2	31.5	12.1

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن هناك نسبة عالية للعنف النفسي التي تتعرض له المرأة من قبل الرجل في الأراضي الفلسطينية، وكانت الضفة الغربية نسبتها أعلى من قطاع غزة، ثم جاء العنف الجسدي ثم العنف الجنسي وكانت الضفة الغربية تحظى بنسبة أكبر فيها من كافة أنواع العنف على المرأة من قطاع غزة، ومن الملاحظ أن العنف النفسي في الريف كان أعلى منه في الحضر والمخيم، أما العنف الجسدي فكانت نسبته متقاربه بين جميع أنواع التجمع ولكن المخيم كانت نسبته أقل، أما العنف الجنسي يلاحظ إرتفاعه في المدن عن الريف والمخيم وذلك لطبيعة الحياة الإجتماعية المختلفه او زيادة توفر أماكن وفرص العمل والتقاء الجنسين أكثر عنه من الريف والمخيم، وكذلك إرتفاع نسبة الساكن والإكتظاظ في الأماكن العامة .

نسبة النساء غير المتزوجات (18 سنة فأكثر) واللواتي يسكن مع الأسرة وتعرضن لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة على الأقل لمرة واحدة حسب نوع العنف والمنطقة خلال العام 2005

جدول رقم (7)

نوع العنف		المنطقة ونوع التجمع
العنف النفسي	العنف الجسدي	
		المنطقة
25.0	52.7	الأراضي الفلسطينية
25.4	55.6	الضفة الغربية
24.1	46.9	قطاع غزة
		نوع التجمع
24.0	55.0	حضر
26.6	48.9	ريف
25.5	50.3	مخيم

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة النساء الغير متزوجات وتعرضن للعنف النفسي أعلى بكثير من العنف الجسدي ومن الملاحظ أنها في الضفة الغربية أعلى من في قطاع غزة، وفي الحضر أكثر من الريف والمخيم مما يدل على أن المرأة ما زالت تعاني من الناحية النفسية وعدم اكتراث الأهل أو الزوج لراحتها وخاصة عند زيادة الضغوطات عليها بالعمل خارج البيت وداخله .

القوى العاملة للمرأة :

جدول رقم (8)

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النساء المشاركة في القوى العاملة	12.7	10.3	10.4	12.8	13.5	13.4	14.5	15.7	15.2
نسبة النساء العاملات في الزراعة والصيد والحراجة	34.6	26.0	29.9	33.7	33.7	32.5	34.3	36.0	27.5
نسبة النساء العاملات في الخدمات	45.9	55.0	54.3	49.9	50.2	50.2	48.7	46.2	55.2

الفروع الأخرى معدل البطالة بين النساء	12.3	14.0	17.1	18.6	20.1	22.3	20.5	19.0	23.8
معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في جميع المناطق *	80.1	75.8	76.2	76.0	77.0	79.8	85.3	85.6	94.1
	ذكور	80.1	75.8	76.2	76.0	77.0	79.8	85.3	85.6
	إناث	55.5	57.0	62.3	63.1	64.3	67.9	72.2	72.2
	ذكور	80.1	75.8	76.2	76.0	77.0	79.8	85.3	85.6
	إناث	55.5	57.0	62.3	63.1	64.3	67.9	72.2	72.2

* الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات *

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن أعلى نسبة كانت للنساء العاملات في الخدمات المختلفة ولكن من الملاحظ أنها مختلفة في كل عام إما بالزيادة أو النقصان، ثم النساء العاملات في الزراعة والصيد حيث كانت نسبتها الثانية في عمل المرأة وهي نسبة غير ثابتة حيث أنها إما ترتفع أو تنخفض في كل عام، أما نسبة المشاركات في القوى العاملة فكانت النسبة الأقل ولكن هناك إرتفاع مستمر في كل عام في هذه المهنة مما يدل على أن المرأة بدأت تتوجه للعمل كعامله في إحدى الشركات أو المصانع بدل من العمل بالزراعة أو الصيد، وذلك يعود إما لعدم توفر الأرض الزراعية وتغير مفاهيم المجتمع حول الإهتمام بالأرض والزراعة أو بسبب عدم توفر الوظائف الحكومية أو مؤسسات خاصة بسبب عدم توفر المؤهل العلمي المناسب لديها أو عدم الحاجة لموظفين إضافيين، وبسبب الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة دفع المرأة للعمل في أماكن أخرى مثل المصانع والشركات رغم صعوبة العمل فيها وحاجتها لبذل المجهود الجسدي الأكبر مما يؤثر على صحتها النفسية والجسدية .

ويلاحظ أن مستوى نسبة البطالة عند النساء تتزايد في كل عام وهي نسبة غير قليلة وذلك يعود إما لصعوبة توفر فرص للعمل بسبب الأوضاع الإقتصادية العامة، كما يلاحظ أن معدل الأجر اليومي للمرأة مقابل الرجل منخفض نوعاً ما رغم أن كثير من النساء يعملن بنفس الظروف ونفس المجهود ولكنها لا تحظى بفرصة الحصول على نفس الراتب .

البيئة

يعتبر المحافظة على البيئة ونظافة الاماكن العامة من الضرورات المهمة التي تعكس مدى وعي المواطن ووعي الحكومات في تثقيف مواطنيها على المحافظة على البيئة بصورة دائمة، لأن ذلك يعود بالمنافع الكبيرة على تطور المجتمع وتحضره، وحمايته من الكوارث التي من الممكن أن تلحق به نتيجة الإهمال بالنسبة لفلسطين هناك عوامل عديدة تؤثر على البيئة وتكون خارج نطاق سيطرة السلطة والمسؤولين الفلسطينيين وذلك نتيجة الإحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية وسيطرتها على مواردها وتحكمها في بيئتها، وسوف نتطرق هنا لبعض الوشرات المهمة والتي يستطيع المواطن أو الحكومة توفيرها لأجل المحافظة على بيئة سليمة لبناء مجتمع نظيف .

مؤشرات مختارة للبيئة المنزلية في الأراضي الفلسطينية، 1999، 2003-2006، 2008، 2009

المؤشر	1999	2003	2004	2005	2006	2008	2009
التوزيع النسبي للأسر حسب:							
وجود شبكة مياه عامة	84.8	86.5	89.2	90.5	88.6	88.2	88.4

جودة المياه المنزلية							
48.1	45.6	50.6	54.0	63.0	56.7	67.5	جيدة
23.7	30.3	26.3	32.8	27.5	32.3	29.0	متوسطة
28.2	24.1	23.1	13.2	9.5	11.0	3.5	سيئة
مكونات النفايات الصلبة (المنزلية)							
14.8	19.5	10.8	16.5	13.3	11.4	15.9	حفاضات أطفال
81.9	75.1	86.0	81.3	82.6	84.0	78.2	مخلفات طعام
2.2	4.6	2.7	1.8	2.6	0.1	3.1	ورق وكرتون
1.1	0.8	0.1	0.4	0.0	3.0	1.3	أخرى
طريقة التخلص من المياه العادمة							
52.1	45.5	45.3	44.7	42.9	43.6	39.3	شبكة صرف صحي
47.2	53.7	54.0	51.9	56.1	55.2	59.5	حفرة امتصاصية أو صماء
0.7	0.8	0.7	3.4	1.0	1.2	1.2	أخرى
التعرض للضجيج							
71.1	67.7	71.5	67.9	79.6	72.5	72.8	نادراً ما يوجد أو لا يوجد ضجيج
5.5	9.4	8.0	8.3	5.2	10.0	11.7	أحياناً
23.4	22.9	20.5	23.8	15.2	17.5	15.5	غالباً
التعرض للروائح							
76.4	76.6	73.6	74.6	79.6	69.3	75.2	نادراً ما يوجد أو لا يوجد روائح
8.3	12.3	11.0	9.6	10.3	14.8	14.3	أحياناً
15.3	11.1	15.4	15.8	10.1	15.9	10.5	غالباً

من الملاحظ من الجدول رقم (9) أن نسبة توفر شبكة مياه عامة لكافة الأسر في الأراضي الفلسطينية ليست كافية لكل الأسر الفلسطينية وأن نسبة ارتفاع توفرها كل عام ليست بالشئ الملحوظ مما يدل على أن هناك أماكن وأسر فلسطينية ما زالت محرومة من توفر المياه الصالحة إلى منازلها من خلال شبكة المياه العامه، كما أن نسبة جودة المياه المنزلية الجيدة كانت في عام 1999 أفضل من الأعوام اللاحقة حيث ظهرت في عام 2009 في نسبة قليلة ومنخفضة عما كان عليه للأعوام السابقة، ويلاحظ هناك ارتفاع في نسبة المياه السيئة وصلت لنسبة 28% وهي نسبة غير قليلة ولا يجب الإستهان بها وذلك لخطورة تطور الأمر وحدوث أمراض ومضاعفات على المواطنين لا تحمد عقباهما. أما بالنسبة للمخالفات الصلبة فمخلفات الطعام كانت النسبة الأعلى عن غيرها من المخلفات مما يدل على ضرورة توفر حاويات لتلك المخلفات قربه من منازل المواطنين بصورة مكثفة لكثرة تلك المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة. أما التخلص من المياه العادمة فكانت وجود حفرة إمتصاصية بداية الأعوام هي الأعلى ثم بدأت تنخفض في كل عام حتى وصلت في عام 2009 نسبة توفر شبكة صرف صحي هي الأعلى ولكن نسبة الفرق بينهما ليس بالفارق الكبير مما يدل على معاناة المواطنين من مشكلة الصرف الصحي من الأراضي الفلسطينية، بالنسبة للضجيج كانت نسبة عدم توفره هي الأعلى أما إمكانية توفره أحياناً فقد أظهرت نسبة ليست بالقليلة مما يدل على عدم وعي المواطنين أو المصانع والمؤسسات بعدم إزعاج الآخرين وحق المواطن في الراحة والهدوء في الحياة، أما بالنسبة للروائح الكريهة أو غيرها فيلاحظ أن النسبة الأعلى لعدم توفرها ولكن أيضاً هناك معاناه ليست قليلة بتوفر روائح أحياناً لبعض يعاني منها المواطنين مما تنغص عليهم الحياة الهادئة والصحية التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن كحق من حقوقه .

التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات والنشاط الاقتصادي، 2009

جدول رقم (10)

تقوم بالتخلص من النفايات الجهة التي							النشاط الاقتصادي
نفسها المنشأة سلطة محلية متعهد خاص الغوث وكالة القدس بلدية أخرى المجموع							
100	0.2	4.3	2.9	0.3	86.3	6.0	الأراضي الفلسطينية
100	1.0	2.6	1.8	0.3	80.4	13.9	الأنشطة الصناعية
100	0.0	0.0	1.5	0.1	89.4	9.0	الإنشاءات
100	0.0	5.1	2.8	0.0	88.2	3.9	تجارة الجملة والتجزئة
100	0.0	6.1	0.3	0.0	83.6	10.0	الفنادق والمطاعم
100	0.0	5.1	2.6	0.4	86.9	5.0	النقل والتخزين والاتصالات
100	0.0	5.4	1.3	1.7	82.9	8.7	الأنشطة العقارية والإيجارية
100	0.0	2.5	6.5	0.0	86.8	4.2	التعليم
100	0.0	5.5	3.4	1.1	88.0	2.0	الصحة والضمان الاجتماعي
100	0.1	2.2	6.3	0.8	87.0	3.6	أنشطة الخدمة المجتمعية

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن السلطة حصلت على النسبة الأعلى في التخلص من النفايات الصادرة عن كافة المنشآت ثم جاءت المنشأة نفسها بنسبة أقل بكثير عن السلطة، ثم البلديات، وكانت نسبة المتعهد الخاص أقل بقليل، مما يدل أن الاعتماد الأكبر في التخلص من النفايات سواء للمواطن أو المؤسسات يعتمد على السلطة مما يدعو إلى زيادة الخدمات والحاويات وغير ذلك للمساهمة في بيئة نظيفة وصحية تحمي المواطن من إنتشار الأمراض والجراثيم .

الطفل

مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية التي يجب أن يهتم بها المجتمع ويوفر لها كافة الخدمات الخاصة برعايته حتى ينمو نمواً سليماً ليكون فرداً صالحاً في مجتمعه وأسرته، ومن أولى الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل تبدأ من خلال أسرته ووالديه ثم توفر التعليم والصحة وغير ذلك من أمور ضرورية وإحتياجات أساسية تنعكس على تطور شخصيته ونظيرته لمستقبله، ولكن للأسف في كثير من المجتمعات يحرم الطفل من أهم حقوق بأن يحظى بحياه كريمة وسليمة فيعرض لأنواع من العنف أو الإضطهاد والإستغلال ولا تراعي الحكومات أي مسؤولية إتجاه حماية الطفل مما يعرضه لكثير من المخاطر والاضطرابات التي تؤدي إما لانحرافه أو معاناته المستمرة ، ومن أهم ما يتعرض له الطفل هو مسألة العمالة وإستغلال الأيدي الصغيرة بأسعار رخيصه وحرمان للحقوق الإنسانية .ونبين في الإحصائيات التالية وضع الطفل الفلسطيني في سوق العمل ومستوى إستغلال في مهن مختلفة .

(جدول رقم 11)

Percentage Distribution of Employed Children (10-17 years) by Economic Activity and Region, 2008

Economic Activity	West Bank	Gaza Strip	Palestinian Territory
Agricultural, hunting & forestry	49.7	17.1	45.5
Quarries & recycling industries	14.9	5.8	13.8

Construction work	8.5	0.5	7.5
Trade & restaurants & Hotels	23.8	69.5	29.6
Transportation and telecommunications	0.6	3.3	0.9
Services & other branches	2.5	3.8	2.7
Total	100	100	100

يلاحظ من جدول رقم (11) أن نسبة الأطفال العاملين في مجال الزراعة والصيد في كافة الأراضي الفلسطينية هي الأعلى، ثم تليها نسبة الأطفال العاملين في مجال التجارة والمطاعم والفنادق، ثم في صناعة الحجر والمحاجر، ثم في أعمال البناء، ثم أعمال في الخدمات والمؤسسات، وأقل نسبة عمل لدى الأطفال كانت في مجال المواصلات والاتصالات، هذا يدل على أن الأطفال يعملون في مجالات عمل شاقة ولا تتناسب مع نموهم الجسدي والنفسي، وأن هناك إستغلال لأطفال في الأعمال الشاقة مع تكاليف رخيصه مما سينعكس على نظرهم المستقبلية للحياة وخاصة من الناحية المهنية .

(جدول رقم 12)

Percentage Distribution of Children Aged (10-17 years) by School Attendance, Work Status, Region and Sex, 2008

Region and Sex	Attending school			Not-attending school		
	Employed	Not Employed	Total	Employed	Not Employed	Total
Palestinian Territory	2.4	97.6	100	25.6	74.4	100
West Bank	3.5	96.5	100	31.5	68.5	100
Gaza Strip	0.6	99.4	100	12.9	87.1	100
Sex						
Males	4	96	100	34.5	65.5	100
Females	0.8	99.2	100	5.6	94.4	100

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن نسبة الأطفال الذين يذهبون للمدرسة ويعملون 2.4% مقابل الأطفال الذين لا يذهبون للمدرسة ويعملون فنسبتهم 25.6% مما يدل على أن الأطفال يتسربون من مدارسهم للعمل إما لظروف الأسرة القاسية أو لعدم رغبة في إكمال التعليم أو لظروف أخرى عديدة وهذه النسبة تعتبر نسبة ليست قليلة ولا يستهان بها ويجب العمل على الحد منها لدى الأطفال، كما أن هناك نسبة 74.4% أطفال تسربوا من المدارس ولا يعملون فأين يقضي هؤلاء الأطفال أوقاتهم وفي أي الأماكن يتواجدون وهل يوجد مؤسسات لاحتوائهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع

الفقر

يعتبر نسبة انتشار الفقر وتدني مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسر في المجتمع دليل على تدني مستوى الاقتصاد العام للدولة وانخفاض نسبة الخدمات الاجتماعية التي توفر لأفراد المجتمع، فكلما قلت نسبة الفقر في

المجتمع فهذا دليل على صحة المجتمع وتوفير كافة الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الأفراد والأسر، كما يدل على ارتفاع في المستوى الاقتصادي وكافة الجوانب الأخرى للمجتمع، ونبين في الإحصائيات التالية نسبة الفقر في فلسطين للأعوام 2003/1998 .

جدول رقم (13) نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2003/1998

2003		2001		1998		المتغيرات
الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	
24.3	35.5	19.5	27.9	12.5	20.3	الأراضي الفلسطينية
20.3	30.9	12.0	18.9	8.4	14.5	الضفة الغربية
32.2	44.7	35.4	46.7	21.6	33.0	قطاع غزة

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن نسبة الفقر والفقر المدقع ترتفع في كل عام عما سبقها من الأعوام، ويلاحظ أن نسبة الفقر أعلى من نسبة الفقر المدقع ولكن في 2003 كان الفارق بين نسبة الفقر والفقر المدقع ليس كبيراً مما يدل على زيادة في نسبة الفقر المدقع بين الأسر الفلسطينية، كما يلاحظ أن نسبة الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة أعلى بكثير من الضفة الغربية وذلك لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لقطاع غزة والذي يختلف نوعاً ما عن الضفة الغربية، كما يعتبر أن من أهم أسباب ارتفاع نسبة الفقر هو السياسات الصهيونية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تسعى لإضعاف الإقتصاد الفلسطيني والتصديق على أية مشاريع وحرمان من إستغلال الموارد مما يدفع أغلب العائلات الفلسطينية للإعتماد على العمالة داخل الكيان الصهيوني فيزيد من فرصة التحكم في مستوى المعيشي للأسره الفلسطينية، كما أن بناء الجدار العنصري حرم الكثير من العمال للتوجه للعمل داخل الكيان الصهيوني مما حرم الكثير منهم من توفر الدخل الشهري، كما أن ارتفاع الأسعار والغلاء على السلع وزيادة الإستهلاك والمتطلبات للأسره الفلسطينية مع عدم توفر الدخل الكافي للأسر زاد من المعاناة وارتفاع نسبة الفقر في كل عام .

القضاء

إن سيادة القانون والعدالة في المجتمع من أهم مقومات استقراره وحماية أفراد من انتشار الجرائم والفوضى، كما أن القضاء هو السلطة الكاملة لمقومات بناء الدولة وتحضرها، فعندما ننظر إلى أي دولة وهي تنطبق العدالة القانونية والقضائية بين أفرادها فإن ذلك يدل على حضارتها وشموع الأمن فيها ونبين في الإحصائيات التالية نسبة تطبيق القانون والعدالة في المحاكم النظامية والمراحل القانونية التي تمت فيها للأعوام 2004/2000

جدول رقم (14) قضايا المحاكم النظامية حسب المرحلة القانونية والمنطقة 2004-2000

السنة					المرحلة القانونية والمنطقة
2004	2003	2002	2001	2000	
114.852	113.544	112.006	129.612	130.354	الأراضي الفلسطينية
					مدور
101.479	77.735	51.012	83.989	153.760	وارد

216.331	191.279	163.018	213.601	284.114	المجموع
118.506	75.403	46.385	96.129	139.376	مفصول
97.825	115.876	116.633	117.472	144.738	معلق
					الضفة الغربية
103.138	103.447	103.260	119.087	117.852	مدور
42.919	34.525	21.888	44.969	59.585	وارد
146.057	137.972	125.148	164.056	177.437	المجموع
61.755	33.891	18.617	62.204	58.350	مفصول
84.302	104.081	106.531	101.852	119.087	معلق
					قطاع غزة
11.714	10.097	8.746	10.525	12.502	مدور
58.560	43.210	29.124	39.020	94.175	وارد
70.274	53.307	37.870	49.545	106.677	المجموع
56.751	41.512	27.768	33.925	81.026	مفصول
13.523	11.795	10.102	15.620	25.651	معلق

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن نسبة القضايا التي تم البت فيها وإنهائها قلت عما كانت عليه في السنوات السابقة ، وأن نسبة القضايا المعلقة والتي لم تنتهي أكثر ارتفاعاً رغم تناقصها في كل عام، مما يدل على صعوبة نوعاً ما في سرعة إنهاء القضايا في المحاكم، فيلاحظ أن نسبة القضايا التي ترد إلى المحاكم في كل عام تتناقص مما يدل على إما انخفاض المشكلات المجتمعية والجريمة، أو عدم الإبلاغ عن كافة المشكلات والجرائم وإيصالها إلى المحاكم وجعل السلطة في أيدي أصحاب المشكلات في إنهاء القضية مما يؤدي لانتشار الفوضى والفساد بالمجتمع، كما يلاحظ أن هناك ترحيل لقضايا كل عام للسنة اللاحقة ولكن هذه النسبة تقل بنسبة ملحوظة في كل عام مما يدل على وجود بعض التقدم في سرعة البت في القضايا في المحاكم النظامية، كما يلاحظ أن نسبة القضايا التي ترد لمحاكم الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، كما نسبة القضايا المرحلة في قطاع غزة أعلى من نسبتها بالضفة الغربية مما يدل على أن إنهاء القضايا في المحاكم في الضفة الغربية يجرى بسوره أسرع من قطاع غزة، .

آمال أبو خديجة

مدور : تعني قضايا رحلت من السنة السابقة .

وارد : قضايا من السنة الحالية .

مفصول : قضايا تم البت فيها وإنهائها .

معلق : قضايا معلقة ولم يتم إنهائها .

المرجع لكافة الجداول الإحصائية :

-دائرة الإحصاء الفلسطينية

- كتاب الإحصاء السنوي 2005